الأيام
٨ يونيو ٢٠٠٠م

خلال كلمة أمام مؤتمر العمل الدولي

وزير العمل يشيد بالتعاون القائم بين البحرين والمنظمة

اشاد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة بالتعاون القائم بين البحرين ومكتب العمل الدولي وقال ان هذا التعاون أدى الى تطوير سوق العمل وتنمية الموارد البشرية في البحرين.

واضاف خلال كلمة له صباح امس امام الدورة 88 لمؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف انه ومنذ انضمام دولة البحرين الى منظمة العمل الدولية وهي تسعى جاهدة الى التصديق على المزيد من اتفاقيات العمل الدولية بالشكل الذي يواكب مراحل التطور والنمو التي تشهدها البحرين.

وقال في بداية كلمته انه لمن دواعي سروري واعتزازي ان أترأس وفد بلادي البحرين لهذا التجمع العالمي الهام وهو مؤتمر العمل الدولي.

ويسعدني بهذه المناسبة أن اتوجه اليكم - معالي الرئيس - بأحر التهاني على الثقة الغالية التي اولاكم اياها جميع اعضاء المؤتمر بانتخابكم رئيسا له في دورته الثامنة والثمانين، متمنيا لكم وللمؤتمر النجاح والتوفيق.

ويسرني ان اعرب عن تقديري وامتناني للجهود القيمة التي بذلها مكتب العمل الدولي في اعداد تقرير المدير العام، الذي يحمل عنوان «انشطة منظمة العمل الدولية لعامي 98 - 1999».

وقال ان تقرير المدير العام يبرز العديد من البادرات الايجابية التي ادخلها خوان سومافيا الى المنظمة واكسبها بذلك روحا حيوية ودماء جديدة تمكنها من السير بخطوات راسخة وهي تدخل الفية جديدة تشهد تحولات وتغيرات كبرى ومتلاحقة على مختلف الاصعدة.

فعلاوة على الاصلاح الاداري، وتحديد مؤشرات لقياس الاداء، ووضع اهداف واقعية لمكتب العمل الدولي، وهي جميعها خطوات ايجابية ستسهم بلا شك في الارتقاء بوظائف المكتب وانشطته، بادر المدير العام الى مراجعة معايير العمل الدولية القديمة العهد التي لم يعد العديد منها يتواكب مع روح العصر ويستجيب لمتطلباته، وهي بادرة ضرورية للمنظمة في ظل العولمة وتحرير التجارة والتطور الاقتصادي والتكنولوجي المتسارع.

■ وزير العمل

واضاف ان تقرير المدير العام يحفل بالكثير من الانشطة والبرامج التي نفذها مكتب العمل الدولي خلال العامين المنصرمين، التي جاءت ثمرة من ثمار التعاون البناء القائم بين المكتب وبين الدول الاعضاء.

وبهذه المناسبة اود ان اشيد، من فوق هذا المنبر، بالتعاون القائم بين بلدي وبين مكتب العمل الدولي الهادف الى تطوير سوق العمل وتنمية مواردنا البشرية وتدريبها وخلق المزيد من فرص العمل اللائق التي ستؤدي الى ادماج الايدي العاملة الوطنية في مختلف الانشطة الاقتصادية في البلاد وحماية حقوقها ومكتسباتها وزيادة حجم مساهمة المرأة في سوق العمل.

وقد شمل هذا التعاون من بين اوجه عديدة التعاون في تنفيذ مشروع تطوير نظام معلومات سوق العمل في البحرين وتشجيع اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتأسيس المركز الوطني لمعلومات السلامة والصحة المهنية في البحرين، الهادف الى الارتقاء بمستوى خدمات الدولة المقدمة للشركاء الاجتماعيين وتزويدهم بالمعلومات والبيانات المتطورة في مجال السلامة والصحة المهنية، عبر استخدام نظم المعلومات الحديثة والاساليب المتطورة والاجهزة التكنولوجية المتقدمة، وبالتالي ضمان المزيد من الحماية للايدي العاملة وتحقيق المزيد من الانتاج كما ونوعا. وقال منذ ان انضمت دولة البحرين الى منظمة العمل الدولية وهي تسعى جاهدة الى التصديق على المزيد من اتفاقيات العمل الدولية بالشكل الذي يواكب مراحل التطور والنمو التي تشهدها دولة البحرين، التي كان أحدثها التصديق في ابريل من هذا العام على الاتفاقية رقم (111) لسنة 1958 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة وهي من الاتفاقيات الاساسية كما تعلمون. كما اننا نسعى بشكل مستمر لاخضاع قانون العمل في القطاع الاهلي الى مراجعة مستمرة آخذين في الاعتبار متطلبات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم اليوم، مستلهمين في هذا الاتجاه مبادئ وقيم منظمة العمل الدولية، وفي تنسيق وتعاون تام مع اطراف الانتاج الاخرى، وذلك حرصا منا على تحقيق المزيد من المكاسب والحماية للعمال ولاصحاب العمل.